الصباح AL-SABAH

الرئيس الجزائري يسعى إلى كسر الجمود عبر مبادرة «لمّ الشمل»

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

«وكالات» : بعد ثلاث سنوات على تظاهرات شعبية غير مسبوقة ضد السلطة أسقطت عبدالعزيز بوتفليقة، يسعى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون من خلال مبادرة أطلقها مؤخراً إلى كسر الجمود السياسي، لكن المعارضة تطالب بإجراءات ملموسة أبرزها الإفراج عن سجناء الحراك.

وظهرت المبادرة بشكل غير مباشر في بداية مايو، ثاني أيام عيد الفطر، من خلال تعليق نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية تتحدث عن تبون باعتباره «رئيساً جامعاً للشمل» مشيرة إلى أن الجزائر «بحاجة إلى جميع أبنائها للاحتفال سويا بالذكرى الستين للاستقلال» في الخامس من يوليو.

وتحدّث تبون عن مبادرة «لمّ الشمل» بشكل رسمي للمرة الأولى من تركيا التي زارها بداية الاسبوع الماضي. واعتبر أن هذه المبادرة ضرورية من أجل «تكوين جبهة داخلية متماسكة».

كما أعلن أمام الجزائريين المقيمين في تركيا عن انعقاد «لقاء شامل للأحزاب في الأسابيع المقبلة»، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الجزائرية.

ولقيت مبادرته دعم الجيش من خلال رئيس الأركان الفريق سعيد شنقريحة الذي دعا إلى الاستجابة إلى «اليد الممدودة» باعتبارها «تنمّ بحق عن الإرادة السياسية الصادقة للسلطات العليا للبلاد، من أجل لمّ الشمل واستجماع القوى الوطنية».

وخلال ثلاثة أيام (بين 10 و12 مايو)، أجرى تبون مشاورات مع ستة أحزاب سياسية منها حزب معارض واحد هو حركة مجتمع السلم الإسلامي.

واعتبر رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان في تصريحات صحافية أن ما فهمه من لقائه مع الرئيس أن «الاتجاه العام في السلطة هو الذهاب نحو التهدئة» والدخول في «مسار بناء ثقة» مع المجتمع.

وبالنسبة للمحلل السياسي وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة الجزائر 3 توفيق بوقاعدة، «السلطة ليس لها خيار آخر إلا الانفتاح في ظل الإكراهات المتزايدة التي تواجهها سياسيا، حتى تحقق الاستقرار الذي تنشده منذ حراك 22 فبراير وفق مسار سياسي توافقي جديد».

ويوضح لوكالة فرنس برس أن «السلطة عجزت على خلق ديناميكية سياسية حول مشروعها للجزائر الجديدة، والركود السياسي والانتقادات الحادة في مجال حقوق الانسان تجعلها بدون تأييد حقيقي، حزبياً ومجتمعياً».

وعبّر رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري في تصريح عقب لقاء تبون عن أمله في توصل الجزائريين «إلى بلورة رؤية مشتركة بما يضمن الحريات والانتقال السياسي الفعلي».

ولفتت في «المشاورات» مشاركة الدبلوماسي الأسبق عبد العزيز رحابي، الوزير لفترة قصيرة في حكومة عبدالعزيز بوتفليقة الأولى عام 1999، قبل أن يصبح معارضاً شرساً لنظامه.

وقال رحابي بعد لقاء تبون في تصريح من داخل قصر الرئاسة «لدي شعور بأن الرئيس لديه نية فتح بعض الورش الاقتصادية وبأنه يعمل من أجل بلورة إجماع وطني حول السياسة الداخلية والخارجية والدفاعية».

وشكّك رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (علماني معارض) محسن بلعباس في صدق السلطة، قائلا «لو كانت هناك إرادة حقيقية لعملت على لمّ شمل عائلاتَ المسجونين (...) بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والكف عن المتابعات التعسفية ضد المناضلين والناشطين السياسيين»، كما كتب على صفحته على موقع «فيس بوك».

كذلك يعتبر أستاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة الجزائر اسماعيل معراف أن «الحوار السياسي الجاد والسيد» يحتاج الى «إجراءات تهدئة وعلى رأسها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح المجال السياسي والإعلامي».

ويضيف لوكالة فرانس برس «المطلوب هو تعيين هيئة مستقلة لمباشرة حوار وطني حقيق تدعى له كل القوى الحية»، على أن «تكون نتائج الحوار ملزمة لكل من يشارك فيه بمن فيهم السلطة، وحينها فقط نصل إلى لمّ الشمل».

وبالنسبة لمعراف، «هناك حالة احتقان في الداخل وتذمّر من المنظمات الدولية بسبب المعتقلين وخرق حقوق الإنسان».

وعلى الرغم من إطلاق سراح وتخفيف عقوبة عشرات المعتقلين، ما زال نحو 260 شخصاً في السجون بالجزائر حالياً بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات أو في قضايا تتعلق بالحرّيات الفرديّة، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وبعد عام من التظاهرات الأسبوعية والمسيرات الحاشدة للحراك بين فبراير 2019 ومارس 2020، توقفت كل المسيرات بسبب جائحة كورونا أولاً ثم بسبب منعها من جانب السلطات التي أفشلت كل محاولات العودة إلى الحراك.

وبرأي المعارض كريم طابو، أحد أبرز وجوه الحراك الشعبي، «السلطة ليست قلقة بأي حال من الأحوال من قضية معتقلي الحراك. رئيس الدولة يستطيع اتخاذ إجراءات في أي وقت لإطلاق سراحهم. المشكلة الوحيدة بالنسبة للسلطة تكمن في الحراك»، معتبراً أنها «تستخدم كل المناورات الممكنة حتى تجعل عودته مستحيلة»، وفق ما نشر على صفحته على «فيس بوك».

ولم يتضح تماماً الهدف من المشاورات السياسية بما أن كل الذين التقاهم تبون لم يشيروا إلى أي مبادرة سياسية واضحة ولم يتحدثوا عن «لمّ الشمل» الذي أعلنته وكالة الأنباء الرسمية.

ويعتبر أستاذ العلوم السياسية في المدرسة العليا للصحافة شريف دريس أن «الأمور غير واضحة ولا توجد معلومات دقيقة عن المبادرة».

وبحسب بوقاعدة، «يبدو أن السلطة تنتظر اتجاهات النقاش حول مبادرتها لضبط معالمها وأدواتها»، وهو ما قد يحدث في اللقاء المرتقب مع الأحزاب الذي أعلنه تبون.

وجرت آخر مشاورات سياسية بين الرئاسة والأحزاب بعد الانتخابات التشريعية في يونيو وسبقت تشكيل حكومة برئاسة أيمن عبد الرحمان، ما جعل بعض المعلّقين يعتقدون أن المشاورات الجديدة قد تنبئ بتعديل حكومي مرتقب.

قصف ليلي متبادل بين القوات التركية والكردية بريف حلب الشمالي

دبابة تركية

«وكالات» : أفاد نشطاء المرصد السوري لحقوق الإنسان، بأن القوات التركية المتمركزة في قاعدة ثلثانة بمدينة مارع شمالي حلب قصفت ليل الجمعة على السبت بشكل مكثف قرى حربل والشيخ عيسى وأطراف مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، لترد القوات الكردية بقصف أطراف مدينة مارع والقاعدة التركية في قرية صندف بقذائف الهاون ،دون ورود معلومات عن حجم الخسائر.

وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان، الجمعة، إلى إصابة ٤ عناصر من «الجيش الوطني» الموالي لتركيا، جراء استهداف تجمعهم بصاروخ حراري، على محور باصوفان شرق عفرين.

كما رصد نشطاء المرصد السوري لحقوق الإنسان، قصفاً صاروخياً ومدفعياً بشكل مكثف، تنفذه القوات التركية من قواعدها المنتشرة في ضمن منطقة «نبع السلام» على قرية الطويلة ومحيطها بريف تل تمر شمال غربي الحسكة، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

يأتي ذلك في إطار التصعيد والاستهدافات اليومية التي تشهدها المنطقة من قبل القوات التركية وفصائل «الجَيش الوطني».

وأشار المرصد، إلى أن المدفعية التركية استهدفت مبنى تابع لقوى الأمن الداخلي «الأسايش»، في مركز ناحية أبو راسين (زركان) شمال غربي الحسكة، ما أدى إلى تضرر البناء، في حين أن خدمة الاتصالات لا تزال مقطوعة عن المنطقة.

بالتوازي مع القصف البري المكثف، تشهد المنطقة حركة نزوح للمواطنين نحو أماكن أكثر أمنا، بعد التصعيد التركي وإلحاق الضرر بالمرافق العامة بشكل متعمد.

شراكات غير مشروطة لأستراليا مع دول المحيط الهادئ

«وكالات»: وعدت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، بأن تكون مساعدات أستراليا وتعاونها مع دول المحيط الهادئ «غير مشروطة»، فيما يبدو أنه ضربة مستترة للحكومة الصينية في الوقت الذي تعزز فيه الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية في المنطقة.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء أنه في كلمة رئيسية لها في فيجي، أمس الخميس، قالت وزيرة الخارجية الأسترالية الجديدة إن بلادها «سوف تظل شريكاً مهماً في تنمية «منطقة المحيط الهادئ في الأعوام المقبلة، بينما اتهمت الحكومة السابقة في كانبرا بتقويض العلاقات من خلال إهمال» مسؤوليتها عن اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ».

وتتزامن زيارة وونغ لفيجي مع زيارة نادرة لوزير الخارجية الصيني وانغ يي لمنطقة المحيط الهادئ، حيث يزور عدداً كبيراً من الدول، من بينها جزر سليمان وكيريباتي وبابوا غينيا الجديدة، في جولة تستغرق 8 أيام تبدأ أمس الخميس.

ووصل وانغ إلى جزر سليمان مساء الأربعاء، ومن المتوقع أن تكون كيريباتي المحطة الثانية من جولته.

«دفاع» الدبيبة تعلق على حشد قوات مدير الاستخبارات العسكرية السابق

«النواب» الليبي يدرس مشروع ميزانية حكومة باشاغا

رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايته عبد الحميد الدبيبة

طرابلس – «وكالات» : قالت وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، إنها «تتابع محاولات التحشيد العسكرية للحرب المدفوعة بأجندة سياسية حزبية، التي يقوم بها المدير السابق لإدارة الاستخبارات العسكرية، أسامة الجويلي، والذي ما زال يشغل منصب آمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة للمجلس الرئاسي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة».

وأصدرت الوزارة التي يرأسها رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، بيانا الجمعة، تابعت فيه بالقول: «بعد أن فشلت محاولات التحشيد للحرب والاعتداء على المقرات الحكومية والعمومية، وما يصاحب ذلك من ترويع للآمنين وتعريض ممتلكاتهم للخطر، مدعوماً في ذلك من أطراف عسكرية، كان الجويلي يحشد أبناء الشعب الليبي ضدها في وقت سابق، قامت مساء اليوم مجموعة عسكرية محدودة تابعة له بالتجول داخل منطقة متاخمة لأحد المعسكرات التي يشغلها، مهدّدين عددا من المواطنين من سكان العاصمة، قبل أن تعود من حيث أتت، وسط سخط شعبي واسع ضد دعاة الحرب لأغراض سياسية وحزبية».

ووفق البيان الذي نشره مكتب الإعلام الحربي، أكدت الوزارة على حرمة الدم الليبي وعدم ترويع أبناء الوطن بكل مكوناتهم، موضحة أنها «ستتعامل بكل حزم وقوة ضد هذه التهديدات لوأد الفتنة».

وأشادت الوزارة بموقف كل المناطق الليبية الرافضة لإشعال فتيل الحرب والفتنة والاقتتال، ودعت كل المواطنين إلى الوقوف صفا واحدا ضد من يريد العبث بأمن المواطن واستقراره. وفق نص البيان.

وتخوض حكومة الدبيبة صراعاً سياسياً مع حكومة باشاغا التي حاولت في مناسبتين دخول العاصمة، لكن قوات تؤيد الدبيبة حالت دون ذلك، في ظل استمرار إصرار الدبيبة على عدم تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة.

يذكر أن ليبيا فشلت في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية كانت مقررة نهاية ديسمبر الماضي، ولم يتم تحديد موعد جديد لها، وذلك بسبب خلافات بين مجلسي النواب والدولة على القاعدة الدستورية المنظمة للانتخابات، وكذلك نتيجة ترشح شخصيات وصفت بالجدلية، على رأسها نجل العقيد الليبي، سيف الإسلام القذافي، والقائد العام للقوات المسلحة في شرق البلاد، خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة.

من جهة أخرى أفاد المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي عبد الله بليحق، أن الإجتماع الذي دعا إليه رئيس المجلس، عُقيلة صالح، يوم الثلاثاء المُقبل بمقر ديوان المجلس في مدينة سرت سيجري خلاله «تدارس مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للعام 2022 المُقدم من الحكومة قبيل البت فيه من مجلس النواب الفترة القريبة المُقبلة».

وأوضح بليحق عبر صفحته بموقع فيس بوك ليل الجمعة أن ما سيجري يوم الثلاثاء «اجتماع وليس انعقاد جلسة للمجلس، مبينا أن الاجتماع سيجري «بحضور رئاسة مجلس النواب، ولجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة بالمجلس، ورئيس الحكومة الجديدة والمكلفة من مجلس النواب، بالإضافة لوزير التخطيط والمالية بالحكومة، وعدد من المؤسسات ذات العلاقة، وهم: مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، وهيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، ومجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، وهيئة مكافحة الفساد.

وكان عقيلة صالح قد دعا يوم الخميس لاجتماع بمقر ديوان المجلس في سرت.

يذكر أن مجلس النواب قد أعلن في آخر اجتماع له في طبرق أن جلسته القادمة ستعقد في سرت، من أجل دعم اختيار الحكومة الجديدة للمدينة كمقر عمل، بعد فشلها في دخول العاصمة طرابلس بسبب تمسك حكومة الوحدة الوطنية بالسلطة، ورفضها التسليم إلا لجهة منتخبة.

وكانت الحكومة الجديدة برئاسة فتحي باشاغا قد قدمت في الأسبوع الأول من مايو (أيار) الحالي مقترح ميزانية العام لمجلس النواب، من أجل إقرارها من قبله في شكل قانون للميزانية العامة.

وبلغ إجمالي الميزانية 94.8 مليار دينار ليبي ويعادل الدولار 4.77 دينار تقريباً مقسمة على 4 بنود، في مقدمتها بند المرتبات العامة بقيمة 41.7 مليار، ثم النفقات التسييرية 8.6 مليار.

ووصلت ميزانية المشروعات وبرامج التنمية وإعادة الإعمار لـ17.7 مليار، فيما بلغت القيمة المخصصة لنفقات الدعم 26.6 مليار دينار ليبي.

من جانب آخر أكد تقرير سنوي لخبراء الأمم المتحدة حول ليبيا والذي تم تقديمه مؤخراً إلى مجلس الأمن، أن حظر الأسلحة الأممي على ليبيا المفروض منذ 2011 «لا يزال غير فعال».

ويورد ملخص للتقرير حصلت عليه فرانس برس أن دولاً أعضاء في الأمم المتحدة تواصل «انتهاكه مع إفلات تام من العقاب» بإرسالها أسلحة إلى ليبيا، كما أكد أيضاً أن «القسم الأكبر من الأراضي الليبية لا يزال تحت سيطرة جماعات مسلحة».

وقال الخبراء إن «استمرار وجود مقاتلين تشاديين وسودانيين وسوريين وشركات عسكرية خاصة في البلاد لا يزال يشكل تهديداً خطيراً على أمن ليبيا والمنطقة».

وبحسب صحيفة «ذي غارديان» البريطانية التي حصلت على التقرير بأكمله، اتهم الخبراء في تقريرهم مجدداً مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية الخاصة بزرع ألغام في مناطق مدنية في ليبيا دون تحديد مواقعها، وتعرف المجموعة بأنها مقربة من السلطات الروسية.

كما شجب الخبراء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي «على نطاق واسع وفي ظل إفلات تام من العقاب»، وفق ما بورد ملخص تقريرهم.

إيران تكشف عن قاعدة سرية تحت الأرض للطائرات المسيرة

قاعدة سرية للطائرات المسيرة تحت الأرض في إيران

طهران – «وكالات» : ذكرت وسائل إعلام رسمية إيرانية، أمس السبت، أن الجيش كشف عن قاعدة تحت الأرض لطائراته العسكرية المسيرة، وسط توتر متصاعد في الخليج.

وأفادت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية أن هناك 100 طائرة مسيرة في قلب جبال زاغروس.

كما أشارت طهران إلى وجود طائرات من طراز أبابيل– 5 التي قالت إنها «مزودة بنسخة إيرانية الصنع من صواريخ هيلفاير الأمريكية».

من جهة أخرى استخدمت الشرطة الإيرانية الغاز المسيل للدموع وأطلقت عيارات تحذيرية لتفريق تظاهرة احتجاج في جنوب غرب البلاد بعد انهيار مبنى تسبّب بمقتل 28 شخصاً، كما ذكرت وسائل إعلام محلية السبت.

وانهار مبنى «متروبول» المكوّن من عشرة طوابق قيد البناء في عبدان، إحدى المدن الكبرى في محافظة خوزستان، جزئياً الإثنين وسط شارع مزدحم.

ومنذ الأربعاء، تشهد عبدان ومدن أخرى تظاهرات ليلية في خوزستان للمطالبة باتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن الكارثة التي تعد من الحوادث التي سقط فيها أكبر عدد من القتلى منذ سنوات.

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية «فارس» أن تظاهرات أخرى جرت الجمعة في مدن عدة بوسط إيران بينها أصفهان ويزد، تضامنا مع أسر الضحايا.

وقالت الوكالة إن قوات الأمن قامت مساء الجمعة في عبدان «باستخدام الغاز المسيل للدموع وأطلقت عيارات تحذيرية» لتفريق مئات المحتجين الذين كانوا بالقرب من موقع الانهيار.

وردّد بعض المتظاهرين هتافات «الموت للمسؤولين غير الكفوئين»، بحسب وكالة فارس.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا» عن وزير الداخلية أحمد وحيدي قوله السبت إن عدد القتلى ارتفع إلى 28 بعد العثور على جثتين.

وذكر مسؤولون أن 37 شخصاً جرحوا أيضاً.

وأعلن القضاء المحلي اعتقال 13 شخصاً بينهم رئيس بلدية عبدان الحالي ورئيسا بلدية سابقان للمدينة متهمان بأنهما «مسؤولان» عن المأساة.

وقدّم المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي تعازيه لأهل عبدان، داعياً إلى محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن هذه المأساة.